

الجهات الوطنية الفاعلة توحد جهودها لتحديد أولويات الالتزامات بمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي في فلسطين في إطار منتدى جيل المساواة

وزارة شؤون المرأة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة تنظمان ورشة عمل لتحديد أولويات مكافحة العنف ضد النساء والفتيات

رام الله - 8 أيلول 2021

هناك حاجة إلى مزيد من الدعم والموارد لتعزيز الجهود الرامية إلى إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي الموجه ضد النساء والفتيات في فلسطين، وفقا للجهات الفاعلة الرئيسية من الحكومة الفلسطينية والمجتمع المدني.

حيث أوصت الجهات الفاعلة بتخصيص المزيد من الموارد البشرية والمادية لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي ومساعدة الناجيات، بما في ذلك توفير كوادرات مدربة تدريباً جيداً ومجهزة تجهيزاً سليماً وقادرة على التعامل مع النساء والفتيات اللاتي يحتجن إلى هذه الخدمات في مختلف مناطق فلسطين.

وجاءت هذه التوصية في ختام ورشة عمل تشاورية عقدتها وزارة شؤون المرأة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في رام الله في 8 أيلول/سبتمبر 2021 بهدف تحديد الأولويات المتعلقة بالقضاء على العنف ضد النساء والفتيات في فلسطين.

وركزت الورشة على كيفية توطيد الجهود العالمية لتحقيق المساواة بين الجنسين وفقاً للدعوة التي أطلقها منتدى جيل المساواة، الذي أطلق في آذار/مارس 2021 في المكسيك وتوج في باريس في تموز/يوليه 2021. وجاء ذلك في أعقاب انضمام دولة فلسطين إلى ائتلاف العمل المعني بالعنف القائم على النوع الاجتماعي التابع لمنتدى جيل المساواة وقيامها باعتماد حزمة الخدمات الأساسية كجزء من خطة العمل الوطنية لتنفيذ التزاماتها بتعزيز الخدمات المقدمة للنساء والفتيات الناجيات وضحايا العنف.

وأوصت المشاركات والمشاركون في حلقة العمل التشاورية، التي ضمت ممثلات وممثلين عن رئيس الوزراء، ومختلف الوزارات والإدارات الحكومية، والقضاء، ومنظمات المجتمع المدني، ومكتب المدعي العام، والشرطة، والجامعات، والنقابات، ووكالات الأمم المتحدة، بما فيها صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، بتبني مجموعة من الأولويات العليا لإدراجها في خطة عمل ائتلاف العمل لمعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي.

واتفقت الجهات المشاركة على ضرورة اعتبار العنف ضد المرأة أولوية وطنية عليا نظراً لارتفاع عدد الحالات المبلغ عنها. ووفقاً للدراسة الاستقصائية الوطنية للعنف لعام 2019 التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن 29 في المائة من النساء، أو ما يقرب من واحدة من كل ثلاث نساء، تعرضن للعنف النفسي أو البدني أو الجنسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي على أيدي أزواجهن مرة واحدة على الأقل خلال الأشهر الاثني عشر السابقة. ومما يثير القلق أيضاً أن 61 في المائة من الضحايا أفادوا بأنهن لم يخبرن أحداً قط، مثل صديقة أو إحدى أفراد الأسرة أو إحدى الجارات، عن الاعتداء. وفي هذا السياق، فإن ما يسمى "القتل دفاعاً عن الشرف" لا يزال ظاهرة سائدة في المجتمع الفلسطيني.

وقد شددت الجهات المشاركة في حلقة العمل على أهمية إنشاء خطوط حماية للمرأة، فضلاً عن التواصل مع وسائل الإعلام بطرق مختلفة للتوصل إلى خطاب موحد بشأن قضايا المرأة، وتسليط الضوء على الحاجة إلى نظام إحالة وطني قوي وإتاحة الخدمات الصحية والاستشارية للنساء والفتيات، مع التركيز على النساء والفتيات في المناطق الأكثر تهميشاً.

وبالإضافة إلى ذلك، شددت هذه الجهات على ضرورة تقديم الدعم الاقتصادي للنساء ضحايا العنف والناجيات منه، داعين إلى بناء قاعدة بيانات وطنية لجميع الجهات الفاعلة العاملة في المجالات الرئيسية لمجموعة الخدمات الأساسية، بما في ذلك خدمات الحماية والصحة والعدالة والشرطة.

وخلال الورشة، أكدت وزيرة شؤون المرأة الدكتورة أمال حمد حرص الحكومة على مكافحة العنف ضد النساء والفتيات وضمان حماية حقوقهن.

وقالت الدكتورة حمد: " جميعنا نتطلع لخلق بيئة خالية من العنف وأن تتمتع نساؤنا بالحريات التي كفلتها لها القوانين والوثائق الرسمية الفلسطينية، كوثيقة إعلان الاستقلال والقانون الفلسطيني، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة، والمؤشرات الدولية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة".

وشددت السيدة ماريز غيموند، الممثلة الخاصة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في فلسطين، على أهمية معالجة حقوق واحتياجات النساء ضحايا العنف والناجيات منه، الأمر الذي يتطلب الحصول على خدمات متعددة القطاعات يمكن الوصول إليها ويتم تطويرها في إطار نهج تكاملي يجمع بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات في فلسطين.

وقالت السيدة غيموند: "لسد الفجوة في الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي وتلبية احتياجات الناجين من العنف، ينبغي توفير خدمات متعددة القطاعات ذات جودة عالية وإشراك القطاعات الصحية والحقوقية والاجتماعية."